

ملتقى 16 ديسمبر لاستعراض التقرير الختامي لانتخابات 2009



الراي

التقرير الختامي لمراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009 طالب بتعديل قانون الانتخابات
«الشفافية» توصي بـ «الشفافية»

كتب محمد صباح

خلص التقرير الختامي لمراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009 الذي أعدته المفوضية العليا لشفافية الانتخابات التابعة لجمعية الشفافية الكويتية، الى ضرورة إنشاء هيئة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات البرلمانية والبلدية، على أن توفر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لممارسة دورها المستقل في إدارة العملية الانتخابية، مطالبا باعتماد مبدأ الشفافية الكاملة في العملية الانتخابية قولا وعملا، من خلال تعديل قانون الانتخابات، والسماح للصحافة والمحطات التلفزيونية المحلية والأجنبية من تغطية الانتخابات، وتمكين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية الدولية المعنية بمتابعة الانتخابات للتأكد من نزاهتها.

وأوصى التقرير الذي أعلنه رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي بربط جداول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، وإضافة اسم من يكمل المدة القانونية وحذف اسم المتوفين ومن غير منطقتهم السكنية بشكل تلقائي، ودعا الى النظر بجدية في الأخذ بالنظام الالكتروني للتصويت والعد، وبدء فرز الصناديق خلال 12 ساعة من انتهاء عملية الاقتراع، مطالبا بالإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب السياسية، على أن يمنع تشكلها على أساس قبلي أو طائفي أو عسبي، موصيا بدراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية والطائفية في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من المظاهر المشابهة وأثرها السلبي على المواطنة.

وطالب التقرير حسم رغبة الوزراء بالترشح خلال أسبوع من بداية الانتخابات، وتحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية، بما لا يتجاوز اثني عشر ضعفاً لراتب عضو مجلس الأمة الشهري، وتحديد طبيعة التبرعات التي يتلقاها المرشح، مع إلزام جميع المرشحين بالإفصاح عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية.

وأوصى التقرير وزارة الداخلية بتشكيل لجنة محايدة لتقييم أداء الوزارة في الموسم الانتخابي، ووزارة الاعلام بتوعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم بالتصويت بشكل صحيح، ووزارة الاوقاف من الاستفادة بشكل أكبر من خطبة الجمعة وعلى مدى شهرين، وأن تبادر بالتعاون مع وزارة الإعلام لنشر التوعية الانتخابية... وهنا التفاصيل:

قال رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي خلال مؤتمر صحفي أقامه مساء أمس الأول للكشف عن التقرير الختامي لمراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009 والتوصيات التي خرج، بأن الجمعية أعادت خلال الانتخابات الماضية تشكيل «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات» بهدف متابعة ومراقبة مدى شفافية الانتخابات والتزام جميع الأطراف المعنية بالقوانين والنظم المتبعة في تلك العملية الانتخابية، مشيراً إلى ان الجمعية أصدرت تقريراً اسبوعياً نشر من خلال وسائل الاعلام المتنوعة للكشف عن الإيجابيات والسلبيات في إدارة وتنظيم المشاركة في العملية الانتخابية، بناء على معايير موضوعية ووسائل قياس وتحليل علمية، تعتمد في جوهرها على الأمور المعلنة الظاهرة في العملية الانتخابية، مع التحليل المنطقي للحدث بعد الإحاطة بجوانبه الأخرى.

وأضاف: « الجمعية حرصت على وضع تقريرها بناء على المعطيات والاحداث التي صاحبت انتخابات مجلس الأمة 2009 منذ يوم اعلان حل مجلس الأمة حتى يوم الاقتراع»، مبيناً أن التقرير حدد المرحلة الأولى في الفترة التي قامت بها الحكومة بحل مجلس الأمة وفقاً لقانون تصريف العاجل من الامور، معتبراً الحكومة المستقيلة لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة كون حل المجلس ليس من العاجل من الامور.

وأشار إلى عدم معالجة الحكومة بعض المسائل المتعلقة بتنظيم الانتخابات من خلال مراسيم الضرورة، كتمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، والسماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، الذين حرّموا بسبب عدم ضم تلك المناطق لأي من الدوائر الخمس، بالإضافة إلى عدم معارضتها بقاء بعض الوزراء في مناصبهم مع اعلانهم الرغبة في خوض الانتخابات.

ولفت الغزالي إلى تعميم الحكومة خلال تلك الفترة بإيقاف التعيينات في الدوائر الحكومية ما أعطى مؤشراً لضعف الجهاز الاداري في الدولة، بالإضافة إلى اخفاق وزارة الداخلية في التعامل مع الانتخابات الفرعية التي تفشت بشكل واضح خلال فترة الانتخابات وشراء أصوات الناخبين وبعض المرشحين من قبل متنفذين لتحقيق اجندات خاصة بهم وكذلك شطب أسماء بعض المرشحين.

وأشاد بأداء بعض الوزارات خلال الانتخابات الأخيرة كوزارة الاعلام التي كانت حيادية في تغطيتها للحدث وكذلك بلدية الكويت التي عملت على ترخيص مقار انتخابية وفق ضوابط وشروط محددة بالإضافة إلى وزارة الاوقاف التي حرصت على إبعاد دور العبادة عن استخدامها للأغراض الانتخابية.

واعتبر الغزالي الجماعات السياسية البديل الحضاري للفئات الاجتماعية القائمة على العصبية، وذلك من خلال تأكيدها على التزامها بقوانين الانتخابات، لافتاً الى خوض عدد من الجماعات السياسية للانتخابات الفرعية على أسس قبلية، مثل كتلة العمل الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) والتجمع الإسلامي السلفي، كما لوحظ أن معظم المرشحين المنتمين لجماعات سياسية فضلوا الترشح مستقلين، واكتفوا بعلاقاتهم الاجتماعية وسيرتهم التاريخية دون أن يلزموا أنفسهم ببرامج انتخابية، كما لوحظ أن الجماعات السياسية لم تقدم برامج عمل يمكن انتخابهم على أساسها، فبعضهم قدم أفكاراً عامة، وبعضهم قدم برنامجاً ثم تراجع عنه وجعله اختيارياً بالنسبة لممثليه.

وقال ان «معظم المنظمات الاهلية مارست دورها بشكل إيجابي وكبير حيث شكلت جماعات ضغط على المرشحين لإقناعهم ببرامج عمل محددة تخدم المجتمع المدني، كما تجنبت تلك المنظمات - باستثناء الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت - أي استغلال لها لمصلحة تيار سياسي أو قبلي أو أي مرشح، وفق ما يحظره القانون».

وأشار الغزالي إلى أن المرحلة الثانية من التقرير التي اختصت بيوم الاقتراع اعتبرت «أداء الحكومة متفاوتاً، مبيناً أن منتسبي وزارة الداخلية ووزارة الاعلام قدموا دوراً كبيراً ومميزاً يوم الاقتراع في حين تم إبعاد مراقبة المجتمع المدني عن الانتخابات الأمر الذي يتطلب موقفاً واضحاً من مجلس الوزراء بالسماح لمنظمة أهلية أو أكثر بمراقبة الانتخابات.

التوصيات

وقال الغزالي: «من خلال رصد العملية الانتخابية على مدى شهرين، وحرصاً على تطوير العملية الانتخابية في الدولة، وضعت مجموعة من التوصيات، أملاً في الأخذ بها في الانتخابات المقبلة من قبل الأطراف المعنية في الحكومة والبرلمان والجماعات والأفراد»، محددًا 12 جهة يتطلب تضافر جهودها وهي:

1) إدارة الانتخابات:

خلص التقرير الى ان هناك مسؤولية مشتركة عن إدارة الانتخابات بين عدد من الجهات مثل وزارتي الداخلية والعدل والقضاء، والتي يمكن أن تتمخض عن تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع المختلفة، ولقد كان دور اللجنة الاستشارية العليا في الانتخابات غير منظم بشكل قاطع وتفصيلي، فضلاً عن الحرج الذي ينشأ حين نظر القاضي في طعون مقدمة على نتائج انتخابات تم التوقيع عليها من قبل قاض زميل، أما قبل يوم الاقتراع فالمسؤولية أكثر تشتتاً ليضاف إليها جهات أخرى مثل بلدية الكويت ووزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية والشؤون الاجتماعية والعمل والإعلام.

وأوصت الجمعية بإنشاء هيئة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات الوطنية البرلمانية والبلدية، على أن توفر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لممارسة دورها المستقل في إدارة العملية الانتخابية منذ بداية الموسم الانتخابي وحتى انتهاء الانتخابات، وتستعين الهيئة بالسلطة القضائية للتأكد من سلامة العملية الانتخابية، كما ينظر القضاء في أي طعون تقدم إليه.

(2) كشف الناخبين:

أوصى التقرير بربط جداول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، وإضافة اسم من يكمل المدة القانونية، وحذف اسم المتوفين، ومن غير منطقتة السكنية، بشكل تلقائي، دون الحاجة للجهد في التسجيل، وفي الشطب أو الطعن في جداول الناخبين في حال الوفيات، مع إلزام وزارة الداخلية بالمراجعة السنوية من خلال إجراءات منضبطة لتصحيح الجداول وفقاً للواقع الحقيقي، ويسمح بالاعتراض وتتم في الشهر الذي يبدأ بالستين يوماً للتجديد للمجلس أو السابقة لكل انتخابات جديدة بعد الحل.

(3) تنظيم المجتمع سياسياً:

طالب التقرير الإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب/ الجماعات السياسية، على أن يمنع تشكلها على أساس قبلي أو طائفي أو عسبي، ويسمح لها بخوض الانتخابات بهدف تشجيع أبناء الوطن على الاندماج في ما بينهم تحقيقاً للتمازج الثقافي والاجتماعي بدلاً من الانغلاق وتنمية العصبية بين أبناء الوطن.

(4) انتشار العصبية:

أوصى التقرير بدراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية والطائفية في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من المظاهر المشابهة وأثرها السلبي على المواطنة، باعتبارها تشكل خطراً على الوحدة الوطنية، ويجب ملاحظة أن علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى معالجة على المدى القصير الأمني والمدى الطويل حيث يتم التركيز على وسائل التربية والتعليم والإعلام وحملات التوعية العامة والتوعية الدينية من خلال المساجد ورجال العلم الشرعي.

(5) الوزراء الراغبون في الترشح:

طالب التقرير بحسم رغبة الوزراء في الترشح خلال أسبوع من بداية الموسم الانتخابي، ولا يجوز بقاؤهم أكثر من ذلك، لأن في ذلك تعارضاً صارخاً في المصالح.

(6) سقف أعلى لمصاريف الدعاية الانتخابية:

قال التقرير: « بالنظر إلى الدور المؤثر الذي يلعبه المال في الانتخابات، ولخلق المزيد من الظروف المتساوية لإقامة الحملات الانتخابية، وحتى لا يصل إلى المجلس إلا الأغنياء، مع عدم إتاحة الفرصة لمحدودي الموارد على الرغم من احتمال تمتعهم بقدرات كبيرة تفيد السلطة التشريعية.. لذا نوصي بوضع قانون خاص بتنظيم ميزانية وأحكام تمويل الحملات الانتخابية، أو تعديل قانون الانتخابات، يبين الجوانب الآتية:

- قواعد تمويل الحملات الانتخابية.

- تحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية، بما لا يتجاوز اثني عشر ضعفاً لراتب عضو مجلس الأمة الشهري.

- تحديد طبيعة التبرعات التي يتلقاها المرشح، مع إلزام جميع المرشحين بالإفصاح عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية.

- تحديد سقف أعلى لكل متبرع بما لا يتجاوز مقدار راتبي عضو مجلس الأمة.

- تحديد الحالات التي يتم فيها قيام مجموعات مدنية بتنظيم حملات انتخابية داعمة لمرشح.

- حظر قبول التبرعات من أطراف أجنبية سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو شركات أو حكومات.

- وضع ضوابط الحملات الانتخابية التي يقوم بها القطاع الإعلامي الحكومي والخاص.

- تقديم إقرار ببيان مالي عن كل إعلان أو ظهور إعلامي خلال أسبوع من تاريخ تمامه، مرفق معه توضيح لقيمته ومصدر تمويله.

(7) وزارة الداخلية:

أوصى التقرير وزارة الداخلية بتشكيل لجنة محايدة لتقييم أداء الوزارة في هذا الموسم الانتخابي ووضع الإيجابيات وطرق المحافظة عليها وتطويرها، ودراسة السلبيات وتحديد طرق الحد منها والقضاء عليها، كما نوصي الوزارة بالآتي:

- إعلان خط هاتف ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة.

- وضع أو اقتراح لائحة خاصة بمصروفات الحملات الإعلامية للمرشحين، وفرض الالتزام بها بقوة القانون.

- وضع تصور متكامل لمنع الانتخابات الفرعية ويشمل أدوار كل من وزارات الاعلام والأوقاف والتربية، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

(8) وزارة الإعلام:

طالب التقرير وزارة الاعلام دراسة جوانب القوة والضعف في دورها الانتخابي، ووضع التوصيات المناسبة للاستفادة منها في المواسم الانتخابية التالية، وخاصة في المجالات الآتية:

- توعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم بالتصويت بشكل صحيح، وأن عملية الإصلاح بالدولة تبدأ من الممارسة الصحيحة لحق الانتخاب.

- وضع تنظيم خاص باستطلاعات الرأي والجهات التي تقوم بها حول توجهات الناخبين نحو المرشحين، وفقاً للمعايير العلمية.

- إحكام الرقابة على وسائل الإعلام المرئي والمسموع - وفقاً للقانون - للحد من الطرح الاعلامي السلبي الذي يثير النعرات القبلية والطائفية فالحرية يجب أن تكون مسؤولة، والوحدة الوطنية فوق كل اعتبار.

(9) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

قال التقرير: « للخطاب الديني دور مهم في توعية الناخبين ليمارسوا حقهم في التصويت بشكل إيجابي لدعم المرشح الصالح للتشريع والرقابة»، وأوصت الوزارة بأن يكون حضورها في العملية الانتخابية بشكل أفضل، وألا يقتصر على تصريحات صحافية مقتضبة أو إعداد إعلانات تلفزيونية يُطلب من المحطات التلفزيونية الخاصة بثها مجاناً، بل تستفيد بشكل أكبر من خطبة الجمعة وعلى مدى شهرين، وأن تبادر بالتعاون مع وزارة الإعلام لنشر التوعية الانتخابية، كما أنه من المهم أن تبادر الوزارة بالتعاون مع المجتمع المدني في مواضيع التوعية.

(10) ديوان الخدمة المدنية:

رأى التقرير ان قرار الديوان بوقف التعيين والنقل والندب وشغل الوظائف الإشرافية خلال موسم الانتخابات فيه حرص على منع التجاوزات، لكن استمرار الوضع في هذه الأمور خلال الموسم الانتخابي هو الأولي، على أن يتم تشديد الرقابة على الجهات الحكومية وإلغاء أي قرار مخالف للنظم واللوائح المقررة مع توقيع العقوبة المغلظة على المتجاوزين.

(11) تمكين جميع الناخبين من ممارسة دورهم:

قال التقرير: « ممارسة الانتخابات حق لكل من كفل له القانون حق التصويت، لذا يجب توفير كل الوسائل والسبل التي تمكن الناخب من الإدلاء بصوته، ولكن في الواقع العملي فان القانون واللوائح والإجراءات فيها نقص كبير يمنع العديد من الفئات من الإدلاء بأصواتها، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرضى بالمستشفيات، والسجناء الذين يحق لهم التصويت، والطلبة والعاملين في خارج الدولة»، وأوصت بتعديل قانون الانتخابات واللوائح النافذة، وبعض الإجراءات في مراكز الاقتراع لتمكين المواطنين غير القادرين على الحضور إلى مراكز الاقتراع لسبب محدد لتسهيل إجراءات الانتخابات بالنسبة لهم، عبر وسيلة مناسبة، تحقق الرقابة والشفافية، وتمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت.

(12) شفافية العملية الانتخابية:

أكد التقرير ان أهم العناصر التي يجب أن تحظى بها أي ديموقراطية حول العالم، عنصر الشفافية والعلنية، وضمان نزاهة جميع الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية منذ أول لحظة، وحتى صدور نتائج الانتخابات وهو دور منوط بالجهات الحكومية التي تشرف على جميع مراحل الانتخابات، وأوصت باعتماد مبدأ الشفافية الكاملة في العملية الانتخابية قولاً وعملاً، من خلال تعديل قانون الانتخابات، بدءاً من السماح للصحافة والمحطات التلفزيونية المحلية، وكذلك الصحافة والمحطات التلفزيونية الأجنبية، من تغطية الانتخابات، وانتهاء بتمكين منظمات المجتمع المدني الكويتي والمنظمات الأهلية الدولية المعنية بمتابعة الانتخابات للتأكد من نزاهتها، وذلك لتعزيز مصداقية الانتخابات الكويتية محلياً ودولياً.

(13) إجراءات فرز الأصوات:

جاء في التقرير: « تعتبر عملية فرز أوراق الاقتراع وكذلك عد أصوات الناخبين لكل مرشح خلاصة العملية الديمقراطية، بينما نجد أن نظام الفرز ليس واضحاً، ولا عملية عد الأصوات شفافة، فشابها الكثير من الأخطاء، وصلت إلى حد الطعون في النتائج في جميع الدوائر الانتخابية في عام 2008، وتكرر الحال بشكل أقل في العام 2009، كما تم - أكثر من مرة - إبطال عضوية نواب تم الإعلان عن فوزهم «، مطالباً بأخذ الأمور الآتية في الاعتبار:

- بدء فرز الصناديق خلال 12 ساعة من انتهاء عملية الاقتراع، على أن تبقى الصناديق خلال المدة من انتهاء الاقتراع إلى بدء أعمال الفرز تحت نظر مندوبين يمثلون المرشحين في الدائرة.

- النظر بجدية في الأخذ بالنظام الالكتروني للتصويت والعد، وأن يخضع للتنظيم القانوني وضمائنه، على أن يتمتع بقدر كبير من الأمانة والنزاهة والسرعة والبساطة. - زيادة درجة شفافية عد وتجميع الأصوات، وترتيبها بشكل يسمح لجميع المرشحين أو ممثليهم بالحضور، وينبغي منح المرشحين أو ممثليهم الحق في الحصول على نسخة معتمدة من المحضر الرسمي للجان الانتخابية.

- إعلان نسخة واحدة من نتائج الانتخابات لكل مركز اقتراع، وذلك بصورة علنية فور توقيع المحضر من اللجنة الفرعية، وينبغي أن يُطلب من إدارة الانتخابات نشر نتائج الانتخابات لجميع مراكز الاقتراع، على سبيل المثال على موقعها على شبكة الإنترنت في موعد لا يتجاوز موعد إعلان النتائج الرسمية.

- تضمن قانون الانتخابات وجوب نشر النتائج التفصيلية لكل اللجان الانتخابية خلال 48 ساعة من إعلان النتائج الرسمية.

<http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=173439>

الرؤية

«جمعية الشفافية»: «الداخلية» أخفقت في التعامل مع الفرعيات وشراء الأصوات وتدخلت لشطب مرشحين مناف العبد الله

أكد رئيس جمعية الشفافية الكويتية، صلاح الغزالي، أن الجمعية قامت، خلال الانتخابات الماضية، بإعادة تشكيل «المفوضية العليا لشفافية الانتخابات»، بهدف متابعة ومراقبة مدى شفافية الانتخابات، والتزام كل الأطراف المعنية بالقوانين، والنظم المتبعة في تلك العملية الانتخابية، مشيراً إلى أن الجمعية قامت بإصدار تقرير أسبوعي، ينشر من خلال وسائل الإعلام المتنوعة، للكشف عن الإيجابيات والسلبيات في إدارة وتنظيم والمشاركة في العملية الانتخابية، بناء على معايير موضوعية ووسائل قياس وتحليل علمية، تعتمد في جوهرها، على الأمور المعلنة الظاهرة في العملية الانتخابية، مع التحليل المنطقي للحدث، بعد الإحاطة بجوانبه الأخرى، وأشار خلال المؤتمر الصحافي للجمعية، مساء

أمس الأول، للكشف عن التقرير الختامي، لمراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009 والتوصيات، التي خرج بها التقرير، إلى أن الجمعية حرصت، على وضع تقريرها، بناء على المعطيات والأحداث، التي صاحبت انتخابات مجلس الأمة 2009، من يوم إعلان حل مجلس الأمة إلى يوم الاقتراع، مبيناً أن التقرير حدد المرحلة الأولى في الفترة، التي قامت بها الحكومة، بحل مجلس الأمة، وفقاً لقانون تصريف العاجل من الأمور، معتبراً الحكومة المستقلة لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة، كون حل المجلس ليس من العاجل من الأمور، مشيراً إلى عدم قيام الحكومة بمعالجة بعض المسائل، المتعلقة بتنظيم الانتخابات، من خلال مراسيم الضرورة، كتمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم في الانتخاب، والسماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، الذين حرّموا منه، بسبب عدم ضم تلك المناطق إلى أي من الدوائر الخمس، بالإضافة إلى عدم معارضتها بقاء بعض الوزراء في مناصبهم، مع إعلانهم الرغبة في خوض الانتخابات، وأشار إلى تعميم الحكومة، خلال تلك الفترة، بإيقاف التعيينات في الدوائر الحكومية، ما أعطى مؤشراً لضعف الجهاز الإداري في الدولة، بالإضافة إلى إخفاق وزارة الداخلية في التعامل مع الانتخابات الفرعية، التي تفتت بشكل واضح، خلال فترة الانتخابات، وشراء أصوات الناخبين، وبعض المرشحين من قبل متنفذين، لتحقيق أجندات خاصة بهم، وكذلك شطب أسماء بعض المرشحين، وأشاد الغزالي بأداء بعض الوزارات، خلال الانتخابات الأخيرة، كوزارة الإعلام، التي كانت حيادية في تغطيتها للحدث، وكذلك بلدية الكويت، التي عملت على ترخيص مقار انتخابية، وفق ضوابط وشروط محددة، بالإضافة إلى وزارة الأوقاف، التي حرصت على إبعاد دور العبادة عن استخدامها للأغراض الانتخابية، وقال: إن معظم المنظمات الأهلية مارست دورها، بشكل إيجابي، وكبير، حيث شكلت جماعات ضغط، على المرشحين، لإقناعهم ببرامج عمل محددة، تخدم المجتمع المدني، كما تجنبت تلك المنظمات، باستثناء الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت، أي استغلال لها لمصلحة تيار سياسي، أو قبلي، أو أي مرشح، وفق ما يحظره القانون، وأشار إلى أن المرحلة الثانية من التقرير، التي اختصت بيوم الاقتراع، اعتبرت أداء الحكومة متفاوتاً، مبيناً أن منتسبي وزارة الداخلية ووزارة الإعلام قدموا دوراً كبيراً ومميزاً، يوم الاقتراع، في حين تم إبعاد مراقبة المجتمع المدني عن الانتخابات، الأمر، الذي يتطلب موقفاً واضحاً، من مجلس الوزراء، بالسماح لمنظمة أهلية، أو أكثر بمراقبة الانتخابات، وجاء في بعض التوصيات :

إدارة الانتخابات:

- هناك مسؤولية مشتركة عن إدارة الانتخابات، بين عدد من الجهات، مثل وزارة الداخلية، ووزارة العدل والقضاء، والتي يمكن أن تتمخض عن تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع المختلفة، ولقد كان دور اللجنة الاستشارية العليا في الانتخابات غير منظم، بشكل قاطع وتفصيلي، فضلاً عن الحرج، الذي ينشأ، حين نظر القاضي في طعون مقدمة، على نتائج انتخابات، تم التوقيع عليها، من قبل قاض زميل،

أما قبل يوم الاقتراع، فالمسؤولية أكثر تشتتاً، ليضاف إلى الجهات أعلاه كل من بلدية الكويت، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الإعلام، لذلك نوصي بإنشاء هيئة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات الوطنية البرلمانية، والبلدية، على أن توفّر لها كل الإمكانيات المادية، والبشرية، لممارسة دورها المستقل في إدارة العملية الانتخابية، منذ بداية الموسم الانتخابي وحتى انتهاء الانتخابات، وتستعين الهيئة بالسلطة القضائي، للتأكد من سلامة العملية الانتخابية، كما ينظر القضاء في أي طعون، تقدم إليه.

كشوف الناخبين:

- نوصي بربط جداول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، فيتم إضافة اسم من يكمل المدة القانونية، وحذف اسم المتوفى، ومن غير منطقته السكنية، بشكل تلقائي، من دون الحاجة إلى الجهد في التسجيل، وفي الشطب، أو الطعن في جداول الناخبين، في حال الوفيات، مع إلزام وزارة الداخلية بالمراجعة السنوية، من خلال إجراءات منضبطة، لتصحيح الجداول، وفقاً للواقع الحقيقي، ويسمح بالاعتراض، وتتم في الشهر، الذي يبدأ بالسنتين يوماً، للتجديد للمجلس، أو السابقة، لكل انتخابات جديدة بعد الحل.

تنظيم المجتمع سياسياً:

- الإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب، الجماعات السياسية، على أن يمنع تشكلها، على أساس قبلي، أو طائفي، أو عسبي، ويسمح لها بخوض الانتخابات، بهدف تشجيع أبناء الوطن على الاندماج فيما بينهم، تحقيقاً للتمازج الثقافي، والاجتماعي، بدلاً من الانغلاق، وتنمية العصبية، بين أبناء الوطن.

انتشار العصبية :

نوصي بدراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية، والطائفية، في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية، وغيرها من المظاهر المشابهة، وأثرها السلبي، على المواطنة، باعتبارها تشكل خطراً، على الوحدة الوطنية، ويجب ملاحظة أن علاج هذه الظاهرة، يحتاج إلى معالجة على المدى القصير الأمد، والمدى الطويل، حيث يتم التركيز على وسائل التربية والتعليم، والإعلام، وحملات التوعية العامة، والتوعية الدينية من خلال المساجد ورجال العلم الشرعي.

الوزراء الراغبون في الترشح:

- أن يتم حسم رغبة الوزراء بالترشح، خلال أسبوع من بداية الموسم الانتخابي، ولا يجوز بقاؤهم أكثر من ذلك، لأن في ذلك تعارض صارخ في المصالح.

وزارة الداخلية:

- نوصي الوزارة بتشكيل لجنة محايدة، لتقييم أداء الوزارة في هذا الموسم الانتخابي، ووضع الإيجابيات، وطرق المحافظة عليها وتطويرها، ودراسة السلبيات، وتحديد طرق الحد منها، والقضاء عليها، كما نوصي الوزارة بالآتي:

- إعلان خط هاتف ساخن، لاستقبال شكاوى المواطنين، وبلاغاتهم، في شأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية، وسرعة.

- وضع أو اقتراح لائحة خاصة بمصروفات الحملات الإعلامية للمرشحين، وفرض الالتزام بها، بقوة القانون.

- وضع تصور متكامل، لمنع الانتخابات الفرعية، ويشمل أدوار كل من وزارات الإعلام والأوقاف والتربية، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

وزارة الإعلام:

- نوصي أن تدرس جوانب القوة، والضعف، في دورها الانتخابي، وأن توضع التوصيات المناسبة، للاستفادة منها في المواسم الانتخابية التالية، خصوصاً في المجالات الآتية:

- توعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم، بالتصويت، بشكل صحيح، وأن عملية الإصلاح في الدولة تبدأ من الممارسة الصحيحة، لحق الانتخاب.

- وضع تنظيم خاص باستطلاعات الرأي، والجهات، التي تقوم بها، حول توجهات الناخبين، نحو المرشحين، وفقاً للمعايير العلمية.

- إحكام الرقابة، على وسائل الإعلام المرئي، والمسموع، وفقاً للقانون، للحد من الطرح الإعلامي السلبي، الذي يثير النعرات القبلية، والطائفية، فالحرية يجب أن تكون مسؤولة، والوحدة الوطنية فوق كل اعتبار.

ديوان الخدمة المدنية:

قرار الديوان بوقف التعيين، والنقل، والندب، وشغل الوظائف الإشرافية، خلال موسم الانتخابات، فيه حرص على منع التجاوزات، لكن نرى أن استمرار الوضع في هذه الأمور، خلال الموسم الانتخابي، هو الأولى، على أن يتم تشديد الرقابة على الجهات الحكومية، وإلغاء أي قرار مخالف للنظم، واللوائح المقررة، مع توقيع العقوبة المغلظة، على المتجاوزين.

<http://www.arrouiah.com/node/232762>

الأنباء

الغزالي: لا يجوز للحكومة المستقلة أن توصي بحل مجلس الأمة
عبدالهادي العجمي

عقدت جمعية الشفافية الكويتية مؤتمرا صحافيا تطرقت فيه الى ما جاء في التقرير الختامي للمفوضية العليا لشفافية الانتخابات وأهم التوصيات والملخص التنفيذي لانتخابات 2009، وقال رئيس الجمعية ورئيس المفوضية العليا لشفافية الانتخابات صلاح الغزالي يمكن تقييم شفافية ونزاهة انتخابات مجلس الأمة 2009 وفق مرحلتين، المرحلة الأولى من يوم حل مجلس الأمة الى اليوم الذي يسبق الاقتراع وهي مرحلة مهمة جدا، حيث أشرف مجلس الوزراء على كل الاستعدادات التي قامت بها مختلف الأجهزة التابعة له في تنظيم ومتابعة سير الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس الأمة وقد اتخذ الكثير من المواقف والقرارات وتساءل الغزالي مستغربا: لا أعلم ما مدى الحيادية في مجلس الوزراء وهو أصلا كان له دور في حل المجلس، وقال الغزالي: كان يجب الاحتياط قدر الإمكان في موضوع نزاهة وشفافية الانتخابات، وأضاف: تقدمت الحكومة باستقالتها الى صاحب السمو الأمير، ثم بعد ذلك قامت الحكومة برفع مرسوم بحل مجلس الأمة وقد تم حل المجلس بناء على المرسوم المرفوع من الحكومة المستقلة التي قبلت استقالتها وتم تكليفها بتصريف العاجل من الأمور، وزاد: لا شك ان مرسوم حل مجلس الأمة ليس من العاجل من الأمور والحكومة المستقلة لا يجوز لها ان توصي بحل مجلس الأمة، وأشار الغزالي الى انه كان بإمكان الحكومة معالجة بعض المسائل المتعلقة بتنظيم الانتخابات من خلال مراسيم الضرورة ولكنها لم تفعل ومنها تمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، وزاد: اما إصدار مراسيم بقوانين يربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2010/2009 فإن ذلك لا ينطبق عليه نص المادة 71.

وقال الغزالي في 2009/4/6 قبلت الحكومة استقالة وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حسين الحريتي، وكذلك وزير الصحة روضان الروضان وقد بقي الوزيران في منصبيهما رغم إبدائهما رغبتهما في الترشح لمدة 19 يوما من فترة الشهرين، اي ما يعادل ثلث المدة تقريبا، وتطرق الغزالي الى دور وزارة الداخلية في انتخابات 2009، قائلا لم تنجح وزارة الداخلية في منع الفرعيات ووصل الى قاعة عبدالله السالم 17 نائبا ممن خاضوا الانتخابات الفرعية معظمهم تمت احالتهم الى النيابة العامة.

واضاف الغزالي: حذرنا من استفحال عمليات شراء الاصوات في الفترة التالية من الموسم الانتخابي ولكن عمليات شراء الاصوات انتشرت بشكل لافت رغم ان عدد المرشحين الذين يشتركون الاصوات لم يتجاوز الخمسة في كل دائرة، وزاد: لم يتوقف الامر عند شراء اصوات الناخبين بل تطور الى موضوع استخدام المال السياسي في شراء المرشحين ذاتهم حيث يطوف بعض المتنفذين بأنفسهم أحيانا وبوسطاء أحيانا على عدد من المرشحين ويمنحونهم مبالغ مالية كبيرة دعما في حملتهم الانتخابية

بهدف التنسيق معهم بعد نجاحهم لتحقيق اجندة محددة لهؤلاء المنتفذين وهم شريحة من الشخصيات تتوزع ما بين سياسيين واقتصاديين من فئات اجتماعية متنوعة. وقال الغزالي: وزارة الإعلام تألفت في ادائها خلال انتخابات هذا العام، كما تميزت بلدية الكويت بشكل لافت في انتخابات هذا العام من خلال تراخيص اقامة المقرات الانتخابية والاعلانات في الأماكن العامة كما نجحت وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية في منع استخدام دور العبادة للأغراض الانتخابية لصالح بعض المرشحين الافراد او لصالح جماعات سياسية محددة، وزاد: وكان بإمكانها القيام بدور افضل لتنبية الناخبين بالابتعاد عن مخالفة القوانين.

وقال الغزالي: المرحلة الثانية يوم الاقتراع وهي المرحلة الأهم وكان اداء الحكومة في هذا اليوم متفاوتا حيث بذل رجال ونساء الداخلية دورا كبيرا ومميزا في يوم الاقتراع لتنظيم الانتخابات كما قامت وزارة الاعلام بتغطية الانتخابات وكانت النتائج تعلن أولا بأول.

<http://www.alanba.com.kw/AbsoluteNMNEW/templates/?a=82070&z=14>

الدار

استندت على معطيات وأحداث صاحبت انتخابات 2009 الغزالي: تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع المختلفة عبدالله الشايح:

أقامت جمعية الشفافية الكويتية مؤتمرا صحافيا تحدث به رئيسها صلاح الغزالي عن خلاصة مراقبة انتخابات مجلس الأمة الأخيرة عبر التوصيات التي تم إنجازها في تقرير الجمعية، وقال الغزالي: ان الجمعية حرصت على وضع تقريرها بناء على المعطيات والاحداث التي صاحبت انتخابات مجلس الامة 2009 من يوم اعلان حل مجلس الامة لغاية يوم الاقتراع، مبينا أن التقرير حدد المرحلة الأولى في الفترة التي قامت بها الحكومة بحل مجلس الأمة وفقا لقانون تصريف العاجل من الامور، معتبرا الحكومة المستقلة لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة كون حل المجلس ليس بالعاجل من الامور.

وأشار إلى عدم قيام الحكومة بمعالجة بعض المسائل المتعلقة بتنظيم الانتخابات من خلال مراسيم الضرورة، كتمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، والسماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، الذي حرموا منه بسبب عدم ضم تلك المناطق لأي من الدوائر الخمس.بالإضافة إلى عدم معارضتها بقاء بعض الوزراء في مناصبهم مع اعلانهم الرغبة في خوض الانتخابات

ولفت إلى تعميم الحكومة خلال تلك الفترة بإيقاف التعيينات في الدوائر الحكومية مما اعطى مؤشرا لضعف الجهاز الاداري في الدولة بالإضافة إلى اخفاق وزارة الداخلية في التعامل مع الانتخابات الفرعية التي تفشت بشكل واضح خلال فترة الانتخابات

وبشراء اصوات الناخبين وبعض المرشحين من قبل متنفذين لتحقيق اجندات خاصة بهم وكذلك شطب اسماء بعض المرشحين.

وأشاد الغزالي بأداء بعض الوزارات خلال الانتخابات الاخيرة كوزارة الاعلام التي كانت حيادية في تغطيتها للحدث وكذلك بلدية الكويت التي عملت على ترخيص مقار انتخابية وفق ضوابط وشروط محددة بالإضافة إلى وزارة الاوقاف التي حرصت على إبعاد دور العبادة عن استخدامها للأغراض الانتخابية.

واعتبر الغزالي الجماعات السياسية البديل الحضاري للفئات الاجتماعية القائمة على العصبية، وذلك من خلال تأكيدها على التزامها بقوانين الانتخابات، لافتاً الى خوض عدد من الجماعات السياسية للانتخابات الفرعية على أسس قبلية، مثل كتلة العمل الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية (حديس) والتجمع الإسلامي السلفي، كما لوحظ أن معظم المرشحين المنتمين لجماعات سياسية فضلوا الترشح مستقلين، واكتفوا بعلاقاتهم الاجتماعية وسيرتهم التاريخية دون أن يلزموا أنفسهم ببرامج انتخابية، كما لوحظ أن الجماعات السياسية لم تقدم برامج عمل يمكن انتخابهم على أساسها، فبعضهم قدم أفكاراً عامة، وبعضهم قدم برنامجاً ثم تراجع عنه وجعله اختيارياً بالنسبة لممثليه.

وقال إن معظم المنظمات الاهلية مارست دورها بشكل إيجابي كبير حيث شكلت جماعات ضغط على المرشحين لإقناعهم ببرامج عمل محددة تخدم المجتمع المدني.. كما تجنبت تلك المنظمات – باستثناء الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت – أي استغلال لها لمصلحة تيار سياسي أو قبلي أو أي مرشح، وفق ما يحظره القانون.

وأشار إلى أن المرحلة الثانية من التقرير التي اختصت بيوم الاقتراع اعتبرت اداء الحكومة متفاوتاً مبيناً أن منتسبي وزارة الداخلية ووزارة الاعلام قدموا دوراً كبيراً ومميزاً يوم الاقتراع في حين تم إبعاد مراقبة المجتمع المدني عن الانتخابات الامر الذي يتطلب موقفاً واضحاً من مجلس الوزراء بالسماح لمنظمة أهلية أو أكثر بمراقبة الانتخابات.

وأشار الغزالي في توصياته الى ان هناك مسؤولية مشتركة عن إدارة الانتخابات بين عدد من الجهات مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل والقضاء، والتي يمكن أن تتمخض عن تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع المختلفة، ولقد كان دور اللجنة الاستشارية العليا في الانتخابات غير منظم بشكل قاطع وتفصيلي، فضلاً عن الحرج الذي ينشأ حين نظر القاضي في طعون مقدمة على نتائج انتخابات تم التوقيع عليها من قبل قاضٍ زميل، أما قبل يوم الاقتراع فالمسؤولية أكثر تشتتاً ليضاف إلى الجهات أعلاه كل من بلدية الكويت ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الإعلام.. لذلك نوصي بإنشاء هيئة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات الوطنية البرلمانية والبلدية، على أن توفر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لممارسة دورها المستقل في إدارة العملية الانتخابية منذ بداية الموسم الانتخابي وحتى انتهاء الانتخابات، وتستعين الهيئة بالسلطة القضائية للتأكد من سلامة العملية الانتخابية، كما ينظر القضاء في أي طعون تقدم إليه.

كما اوصى الغزالي بربط جداول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، ف يتم إضافة اسم من يكمل المدة القانونية، وحذف اسم المتوفى، ومن غير منطقته السكنية، بشكل تلقائي، دون الحاجة للجهد في التسجيل، وفي الشطب أو الطعن في جداول الناخبين في حال الوفيات، مع إلزام وزارة الداخلية بالمراجعة السنوية من خلال إجراءات منضبطة لتصحيح الجداول وفقاً للواقع الحقيقي، ويسمح بالاعتراض وتتم في الشهر الذي يبدأ بالسنتين يوماً للتجديد للمجلس أو السابقة لكل انتخابات جديدة بعد الحل والإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب / الجماعات السياسية، على أن يمنع تشكلها على أساس قبلي أو طائفي أو عصبي، ويسمح لها بخوض الانتخابات.. بهدف تشجيع أبناء الوطن على الاندماج فيما بينهم تحقيقاً للتمازج الثقافي والاجتماعي بدلاً من الانغلاق وتنمية العصبية بين أبناء الوطن.

واضاف: نوصي بدراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية والطائفية في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من المظاهر المشابهة، وأثرها السلبي على المواطنة.

وان يتم حسم رغبة الوزراء بالترشح خلال أسبوع من بداية الموسم الانتخابي، ولا يجوز بقاؤهم أكثر من ذلك، لأن في ذلك تعارضاً صارخاً في المصالح مع سقف أعلى لمصاريف الدعاية الانتخابية.

وتحديد الحالات التي يتم فيها قيام مجموعات مدنية بتنظيم حملات انتخابية داعمة لمرشح. وحظر قبول التبرعات من أطراف أجنبية سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو شركات أو حكومات. ووضع ضوابط الحملات الانتخابية التي يقوم بها القطاع الإعلامي الحكومي والخاص. وتقديم إقرار ببيان مالي عن كل إعلان أو ظهور إعلامي خلال أسبوع من تاريخ تمامه، مرفق معه توضيح لقيمه ومصدر تمويله.

وتشكيل لجنة محايدة لتقييم أداء وزارة الداخلية وتحديد خط هاتف ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة.

ووضع اقتراح بلائحة خاصة عن مصروفات الحملات الإعلامية للمرشحين، وفرض الالتزام بها بقوة القانون. ووضع تصور متكامل لمنع الانتخابات الفرعية ويشمل أدوار كل من وزارات الاعلام والأوقاف والتربية، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

نوصي أن تدرس جوانب القوة والضعف في دوره وزارة الاعلام الانتخابي، وتوعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم بالتصويت بشكل صحيح، ووضع تنظيم خاص باستطلاعات الرأي والجهات التي تقوم بها حول توجهات الناخبين نحو المرشحين، وفقاً للمعايير العلمية.

ونوصي وزارة الاوقاف بأن يكون حضورها في العملية الانتخابية بشكل أفضل، وأن تبادر بالتعاون مع وزارة الاعلام لنشر التوعية الانتخابية، كما أنه من المهم أن تبادر الوزارة بالتعاون مع المجتمع المدني في مواضيع التوعية.

وان يتم تشديد الرقابة من قبل الخدمة المدنية على الجهات الحكومية وإلغاء أي قرار مخالف للنظم واللوائح المقررة مع توقيع العقوبة المغلظة على المتجاوزين.

وتمكن جميع الناخبين من ممارسة دورهم.

وضمن نزاهة جميع الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية منذ أول لحظة، وحتى صدور نتائج الانتخابات، وهو دور منوط بالجهات الحكومية التي تشرف على جميع مراحل الانتخابات..

ونوصي بدراسة أن يبدأ فرز الصناديق خلال 12 ساعة من انتهاء عملية الاقتراع، والأخذ بالنظام الالكتروني للتصويت والعد، وأن يخضع للتنظيم القانوني وضمناته، على أن يتمتع بقدر كبير من الأمانة والنزاهة والسرعة والبساطة. وبزيادة درجة شفافية عد وتجميع الأصوات.

وان يتضمن قانون الانتخابات وجوب نشر النتائج التفصيلية لكافة اللجان الانتخابية خلال 48 ساعة من إعلان النتائج الرسمية.

<http://www.aldaronline.com/Dar/Detail.cfm?ArticleID=82673>

الدار

الأربعاء 16 ديسمبر 2009 - العدد 579 - ائسة الثانية 2009 Wednesday 16 December 2009

الكويت

استندت على معطيات وأحداث صاحبت انتخابات 2009

الغزالي: تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع المختلفة

عبدالله الشايح



صلاح الغزالي

وكذلك لبيئة الكويت التي عملت على ترخيص مقر الانتخابات فوق ضوابط وشروط محددة بالإضافة إلى وزارة الأوقاف التي حرصت على إبعاد دور العبادة عن استخداماتها لأغراض الانتخابية.

وأثير الغزالي الجماعات السياسية المبيل الحضاري لفئات الإجتماعية القائمة على العصبيّة. وذلك من خلال تأكيدها على إقرارها بلوائح الانتخابات، لافتاً إلى خوض عدد من الجماعات السياسية للانتخابات الفرعية على أساس قبليّة مثل كتلة العمل الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية، حرصاً والجمعية الإسلامية، على التجمع الإسلامي المحلي، كما لوحظ أن عدد المرشحين المنتخبين لجماعات سياسية فضّلوا الإجتماعية وسيروهم بالشرايعيين.

وأثيروا أنفسهم ببرامج انتخابية، كما لوحظ أن الجماعات السياسية لم تقدم برامج عمل يمكن انتخابهم على أساسها، فيعمدوا فهم افكاراً عامة ومعضوم قديم برتاجاً لتخرج عنه وجعله اختيارياً بالانتماء لمهتليهم.

وقال إن معظم المنظمات الأهلية ما رست بورتها بشكل إيجابي، غير حيث شملت جماعات ضغط على المرشحين لإقناعهم ببرامج عمل محددة تستخدم المجتمع المدني. كما تحدثت تلك الهيئة وطنية متمثلة بأمانة للانتخابات الوطنية، والرسمية والبلدية على أن دورها على إعمالها الإدارية والشريعية.

أسما صفة يربها المتعلق في أمانة العملية الانتخابية منذ بداية الموسم الانتخابي، وحتى انتهاء الانتخابات، وتضمنين الهيئة بالسلطة القضائية للتأكد من سلامة العملية الانتخابية، كما ينظر القضاء في أي طعون تقدم إليه.

كما أوصى الغزالي بربط جدول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، فيتم إضافة اسم من يعمل لمدة القانونية، وحذف اسم المتوفى، ومن غير مطفلة المدنية، بشكل تلقائي.

بأن الحاجة للجهد في التسجيل، وفي إظهار الغزالي في توصياته أن هذه

الخطاب واللعن في جناب الناخبين في حل الوصيات مع الزموزيرة الداخلية بالمرحلة الثانية من خلال إجراءات منسبلة لتصبح الجداول ولقوائم اللوائح الحيقية، ويسمح بالاعتراض وتتم في الشؤون التي يبدأ بالمتن يوماً لتجديد مجلس أو السلطة لكل انتخابات جديدة بعد العمل والإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب / الجماعة السياسية على أن يمنع تشكّلها على أساس قبلي أو طائفي أو عرقي، ويسمح لها بخوض انتخابات. بهدف تشجيع أبناء الوطن على الانتماء فيما بينهم تحققة لتتأخر الاتفاقية والإجتماعية بدلاً من الاتفاقية وتنمية العصبيّة بين أبناء الوطن.

وأضاف: توصي براسة طاهر الاستقطاب السياسية والمطالفة في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من المفاهيم السياسية، وإقرارها الصلي على المواطنين.

وأن يتم صمم رعية الوزراء بالمرشح خلال اسبوع من بداية الموسم الانتخابي، ولا يجوز للأهم أكثر من ذلك، لأن ذلك تعارضاً صارخاً في المصالح مع سقف أعلى لمصاريف النعاية الانتخابية.

وتحدد الحالات التي يتم فيها قيام مسعودات سنوية بتتبع حملات انتخابية دا عملة مرشح وحظر قبول التبرعات من طرف أجنبية سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو شركات أو حكومات.

ووضع ضوابط الحملات الانتخابية التي تقوم بها القطاع الإعلامي الحكومي، وبخاصة وتقييم إقرار بيان مالي عن كل إعلان أو ظهور إعلامي خلال أسبوع من تاريخ تعامه مرفق معه توضيح للتمتع بصر تصويره، وتشكيل لجنة محايدة لتقييم أمانة الأمانة.

وتحدد بخطها هاف ما سخن لتسجيل شاطئ المواطنين، وبلاغتهم بشأن عملياً شرّاً للأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة.

ووضع اقتراحات بيلتصا خاصة عن مصروفات الاتصالات الإعلامية

للمرشحين وفرض الإثراء بها بقوة القانون، ووضع تصور متناهي لمتاح الانتخابات الفرعية ويشمل أدوار كل من وزارات الإعلام والأوقاف والشريعة، ورفعه إلى مجلس الوزراء.

وتوصي أن تدرس جوبية القوة والشعب في دوره وزارة الإعلام الانتخابية، وتوعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم بالتصويت بشكل صحيح، ووضع تنظيم خاص باستطلاعات الرأي والجهات التي تقوم بها حول توجهات الناخبين نحو المرشحين وفقاً للمعيار العلمية.

وتوصي وزارة الأوقاف بأن يكون حضورها في العملية الانتخابية بشكل افضل، وأن تبادر بالتعاون مع وزارة الإعلام لتبني التوعية الانتخابية، كما تضمن مهم أن تبادر الوزارة بالتعاون مع المجتمع المدني في مواضيع التوعية.

وأن يتم تسديد الرقابة من قبل اللجنة الهندسية على الجهات الحكومية، وإلغاء أي قرار مخالف للنظر واللوائح المقررة مع توقيع العقوبة المخلفة على المتجاوزين.

وتضمن جميع الناخبين من ممارسة دورهم، وضمان نزاهة جميع الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية منذ أول لحظة، وحتى صدور نتائج الانتخابات، وهو دور منوط بالجهات الحكومية التي تشرف على جميع مراحل الانتخابات.

وتوصي بدراسة قانون الانتخاب، ووضع ضوابط انتهاء عملية الاقتراع والأخذ بالنظام الإلكتروني للتصويت والعد، وأن يخضع للتنظيم القانوني وضمناته، على أن يتمتع بقدر كبير من الأمانة والنزاهة والسرعة والبساطة.

وبزيادة درجة شفافية عد وتجميع الأصوات.

وأن يتضمن قانون الانتخابات وجوب نشر النتائج التفصيلية لكافة اللجان الانتخابية خلال 48 ساعة من إعلان النتائج الرسمية.

السياسة

"الشفافية" توصي بهيئة مستقلة دائمة للانتخابات وسقف محدد للدعاية والإعلانات أعلنت تقريرها النهائي حول "أمة 2009" بعض التكتلات السياسية مثل "الشعبي" و"حدس" و"السلفي" خاضت الانتخابات على أسس قبلية ربط جدول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية بحيث تتم إضافة وحذف الأسماء وتغيير منطقة السكن تلقائياً كتب- عبدالله دبي:

أوصت جمعية الشفافية الكويتية بإنشاء هيئة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات الوطنية البرلمانية والبلدية، يتم توفير كل الامكانيات لها لضمان دورها المستقل وكذلك الاسراع في اصدار قانون تنظيم الاحزاب والجماعات السياسية ووضع سقف لمصاريف الدعاية الانتخابية ومعالجة ظاهرة الانتخابات الفرعية من خلال دراسة الاستقطابات القبلية والطائفية.

كما وجهت الجمعية نقداً لعدد من التكتلات والتيارات السياسية التي خاض عدد من اعضائها الانتخابات الفرعية والعامية على أسس قبلية مثل كتلة العمل الشعبي والحركة الدستورية الاسلامية «حدس» والتجمع الاسلامي السلفي. جاء ذلك ضمن التقرير النهائي لجمعية الشفافية الكويتية بشأن الانتخابات البرلمانية "أمة 2009" الذي أعلنت عنه في مؤتمر صحفي مساء أول من أمس.

وأشار رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي خلال المؤتمر الصحفي إلى أن الجمعية قامت خلال الانتخابات الماضية بإعادة تشكيل "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" بهدف متابعة ومراقبة مدى شفافية الانتخابات والتزام جميع الأطراف المعنية بالقوانين والنظم المتبعة في تلك العملية الانتخابية.

وقال الغزالي: إن الجمعية حرصت على وضع تقريرها بناء على المعطيات والأحداث التي صاحبت انتخابات مجلس الأمة 2009 من يوم إعلان حل مجلس الأمة حتى يوم الاقتراع مبينا أن التقرير حدد المرحلة الأولى في الفترة التي قامت بها الحكومة بحل مجلس الأمة وفقاً لقانون تصريف العاجل من الأمور معتبرا الحكومة المستقلة لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة كون حل المجلس ليس من العاجل من الأمور.

وأضاف أن عدم قيام الحكومة بمعالجة بعض المسائل المتعلقة بتنظيم الانتخابات من خلال مراسيم الضرورة، كتمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، والسماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، الذين حرموا بسبب عدم ضم تلك المناطق لأي من الدوائر الخمس بالإضافة إلى عدم معارضتها بقاء بعض الوزراء في مناصبهم مع إعلانهم الرغبة في خوض الانتخابات

وأشار إلى أن تعميم الحكومة خلال تلك الفترة بإيقاف التعيينات في الدوائر الحكومية مما أعطى مؤشراً لضعف الجهاز الإداري في الدولة بالإضافة إلى إخفاق

وزارة الداخلية في التعامل مع الانتخابات الفرعية التي تفتت بشكل واضح خلال فترة الانتخابات و شراء أصوات الناخبين وبعض المرشحين من قبل متنفذين لتحقيق أجندات خاصة بهم وكذلك شطب أسماء بعض المرشحين.

ولفت التقرير إلى خوض عدد من الجماعات السياسية للانتخابات الفرعية على أسس قبلية، مثل كتلة العمل الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) والتجمع الإسلامي السلفي، كما لوحظ أن معظم المرشحين المنتمين لجماعات سياسية فضلوا الترشح مستقلين، واكتفوا بعلاقاتهم الاجتماعية وسيرتهم التاريخية دون أن يلزموا أنفسهم ببرامج انتخابية، كما لوحظ أن الجماعات السياسية لم تقدم برامج عمل يمكن انتخابهم على أساسها، فبعضهم قدم أفكاراً عامة، وبعضهم قدم برنامجاً ثم تراجع عنه وجعله اختيارياً بالنسبة لممثليه.

وقال: إن معظم المنظمات الأهلية مارست دورها بشكل إيجابي وكبير حيث شكلت جماعات ضغط على المرشحين لإقناعهم ببرامج عمل محددة تخدم المجتمع المدني.. كما تجنبت تلك المنظمات - باستثناء الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت - أي استغلال لها لمصلحة تيار سياسي أو قبلي أو أي مرشح، وفق ما يحظره القانون.

وحول توصيات تقرير الشفافية قال الغزالي: من خلال رصد العملية الانتخابية على مدى شهرين، وحرصاً على تطوير العملية الانتخابية في الدولة، تم وضع مجموعة من التوصيات، أملاً في الأخذ بها في الانتخابات المقبلة من قبل الأطراف المعنية في الحكومة والبرلمان والجماعات والأفراد

وبشأن كشوف الناخبين اوصى التقرير بربط جداول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، فيتم إضافة اسم من يكمل المدة القانونية، وحذف اسم المتوفى، ومن غير منطقته السكنية، بشكل تلقائي، دون الحاجة للجهد في التسجيل، وفي الشطب أو الطعن في جداول الناخبين في حال الوفيات، مع إلزام وزارة الداخلية بالمراجعة السنوية من خلال إجراءات منضبطة لتصحيح الجداول وفقاً للواقع الحقيقي، ويسمح بالاعتراض وتتم في الشهر الذي يبدأ بالستين يوماً للتجديد للمجلس أو السابقة لكل انتخابات جديدة بعد الحل.

كما اوصى التقرير بأهمية تنظيم المجتمع سياسياً من خلال الإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب والجماعات السياسية، على أن يمنع تشكلها على أساس قبلي أو طائفي أو عسبي، ويسمح لها بخوض الانتخابات.. بهدف تشجيع أبناء الوطن على الاندماج فيما بينهم تحقيقاً للتمازج الثقافي والاجتماعي بدلاً من الانغلاق وتنمية العصبية بين أبناء الوطن.

كما اوصى التقرير بدراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية والطائفية في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من المظاهر المشابهة، وأثرها السلبي على المواطنة، باعتبارها تشكل خطراً على الوحدة الوطنية، ويجب ملاحظة أن علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى معالجة على المدى القصير الأمني وال المدى الطويل حيث يتم التركيز على وسائل التربية والتعليم والإعلام وحملات التوعية العامة والتوعية الدينية من خلال المساجد ورجال العلم الشرعي.

وأوصى التقرير كذلك بوضع سقف أعلى لمصاريف الدعاية الانتخابية مشيراً إلى أنه بالنظر إلى الدور المؤثر الذي يلعبه المال في الانتخابات، ولخلق المزيد من الظروف المتساوية لإقامة الحملات الانتخابية، وحتى لا يصل إلى المجلس إلا الأغنياء، مع عدم إتاحة الفرصة لمحدودي الموارد على الرغم من احتمال تمتعهم بقدرات كبيرة تفيد السلطة التشريعية. لذا نوصي بوضع قانون خاص بتنظيم موازنة وأحكام تمويل الحملات الانتخابية، أو تعديل قانون الانتخابات، بحيث يوضح مع قواعد تمويل الحملات الانتخابية، تحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية، بما لا يتجاوز اثني عشر ضعفاً لراتب عضو مجلس الأمة الشهري وكذلك تحديد طبيعة التبرعات التي يتلقاها المرشح، مع إلزام جميع المرشحين بالإفصاح عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية وإيضاً وضع تحديد سقف أعلى لكل متبرع بما لا يتجاوز مقدار راتبي عضو مجلس الأمة، وتحديد الحالات التي يتم فيها قيام مجموعات مدنية بتنظيم حملات انتخابية داعمة لمرشح، وحظر قبول التبرعات من أطراف أجنبية سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو شركات أو حكومات مع وضع ضوابط الحملات الانتخابية التي يقوم بها القطاع الإعلامي الحكومي والخاص، وتقديم إقرار ببيان مالي عن كل إعلان أو ظهور إعلامي خلال أسبوع من تاريخ تمامه، مرفق معه توضيح لقيمه ومصدر تمويله.

وحدد التقرير جملة توصيات برسم وزارات الداخلية والاعلام والاقواف وديوان الخدمة المدنية لضمان حرية ونزاهة الانتخابات.

وبالنسبة لاجراءات فرز الاصوات اشارت التوصيات إلى اعتبار عملية فرز أوراق الاقتراع وكذلك عد أصوات الناخبين لكل مرشح خلاصة العملية الديمقراطية، بينما نجد أن نظام الفرز ليس واضحاً، ولا عملية عد الأصوات شفافة، فشابه الكثير من الأخطاء، وصلت إلى حد الطعون في النتائج في جميع الدوائر الانتخابية في عام 2008، وتكرر الحال بشكل أقل في العام 2009م، كما تم - أكثر من مرة - إبطال عضوية نواب تم الإعلان عن فوزهم.. لذا ينبغي دراسة أن يبدأ فرز الصناديق خلال 12 ساعة من انتهاء عملية الاقتراع، على أن تبقى الصناديق خلال المدة من انتهاء الاقتراع إلى بدء أعمال الفرز تحت نظر مندوبين يمثلون المرشحين في الدائرة، وكذلك النظر بجدية في الأخذ بالنظام الإلكتروني للتصويت والعد، وأن يخضع للتنظيم القانوني وضمائنه، على أن يتمتع بقدر كبير من الأمانة والنزاهة والسرعة والبساطة مع زيادة درجة شفافية عد وتجميع الأصوات، وترتيبها بشكل يسمح لجميع المرشحين أو ممثليهم بالحضور، وينبغي منح المرشحين أو ممثليهم الحق في الحصول على نسخة معتمدة من المحضر الرسمي للجان الانتخابية.

<http://www.al->

[seyassah.com/news_details.asp?nid=80644&snapt](http://www.al-seyassah.com/news_details.asp?nid=80644&snapt) المحلية

القبس

"الشفافية" تكشف عن تقرير مراقبة انتخابات 2009

مرشحون يُشترون بأموال تبدأ بـ 100 ألف دينار
كتب إبراهيم المليفي:

أعلن رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي عن صدور التقرير الختامي بشأن مراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009 الذي قامت المفوضية العليا لشفافية الانتخابات التابعة للجمعية بإصداره في كتاب يقع في 142 صفحة، جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده الغزالي مساء يوم الاثنين الماضي في مقر الجمعية بمنطقة اليرموك.

وكشف الغزالي عن وجود معلومات قوية تشير الى وجود مرشحين يتم شراؤهم بالانتخابات بأموال سائلة تبدأ من مائة ألف دينار، موضحاً أنها لا تمنح سوى لبعض المرشحين المتوقع فوزهم من دون وضع أي شروط أو طلبات محددة منهم، لكن بعد نجاحهم يطلب منهم التصويت لمصلحة قرارات معينة من الطرف الذي زودهم بالأموال، وفي الوقت الذي أكد فيه عدم وجود أدلة ملموسة على ذلك، لأن ذلك من مهام الجهات المعنية بهذه القضايا، تساءل الغزالي: اذا كنا كجمعية وصلتنا هذه المعلومات فكيف لم تصل للجهات الأمنية؟ مشيراً الى ورود معلومات عن عسكريين بخصوص عمليات شراء بعض المرشحين تم رفض التعاون معهم لان جمعية الشفافية لا تتعامل مع العسكريين.

شبهة

اعتبر الغزالي أن بقاء الوزراء المترشحين لانتخابات مجلس الأمة في مناصبهم لمدة تسعة عشر يوماً يعد مخالفة تضعهم في موضع الشبهة، كما حصل في مارس 2008 بعد ان حل المجلس لأن الوزير قادر على الاستفادة انتخابياً بحكم موقعه كوزير.

وطالب الغزالي الوزراء الراغبين بالترشح بضرورة الاستقالة الفورية من مناصبهم كما أستدرك قائلًا : نحن لا ننتهم أحداً لكن البقاء في المنصب يضع الوزير المرشح في موضع الشبهة.

وحول وقف القرارات التي اتخذتها الحكومة أثناء الانتخابات بوقف النقل والندب والتعيين علق الغزالي قائلًا: المفروض أن تستمر المؤسسات الحكومية بعملها بصورة اعتيادية لأن مثل هذه القرارات تعكس عدم قدرة الحكومة على ادارة مؤسساتها بكفاءة ووفق القانون.

قوى سياسية ضعيفة

وفي تقييم لأداء القوى السياسية في انتخابات 2009 ذكر الغزالي أن تلك القوى عانت الضعف الشديد الى درجة أن مرشحهم خاضوا الانتخابات كمستقلين ولم تقدم برامج انتخابية.. وبدلاً من القيام بأي دور ايجابي في نهضة المجتمع وتقديم نفسها كبديل اجتماعي عن كل العصب الموجودة قدمت الدليل على عدم أهليتها للعب دور البديل الحضري في المجتمع الكويتي.

وحول أداء مؤسسات المجتمع المدني قال الغزالي : لقد مارست دورا ايجابيا خلال الانتخابات وقامت بمجموعة من الأنشطة التي تدعم التوعية فيها، ولم تسجل سوى مخالفة واحد ارتكبتها الاتحاد الوطني لعمال الكويت عندما نشر اعلانا يدعم من خلاله

رئيسه في انتخابات مجلس الأمة، موضحاً أن هذا الفعل يمثل جريمة مكتملة الأركان لأنه لا يجوز استخدام أموال الاتحاد في خدمة المرشحين.

مراقبة الانتخابات

وانتقد الغزالي قرار اللجنة الاستشارية المشرفة على سير الانتخابات بمنع جمعية الشفافية من التواجد داخل المقرات الانتخابية رغم موافقة مجلس القضاء الأعلى على وجود مندوبي الجمعية، وأضاف الغزالي: ان تواجداً في المقرات الانتخابية ليس سابقة فجمعية الهلال الأحمر وغيرهم موجودون وفق سلطة تقديرية، لكننا تمكنا من التواجد في العديد من المقار الانتخابية بفضل تعاون رؤساء اللجان الانتخابية ولكن للأسف ظهرت الكويت أمام وسائل الاعلام الأجنبية كدولة تمنع منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها في مراقبة مجريات الانتخابات، علماً بأن مراقبة الانتخابات أمر معمول به في كل دول العالم المتحضر التي تحرص على شفافية الانتخابات وسلامة الديموقراطية فيها وهي فرصة كان من المفروض أن تستغلها الحكومة لأنها لا تحدث سوى مرة واحدة كل أربع سنوات.

تنظيم العمل السياسي

وفي الختام عرض الغزالي مجموعة التوصيات الواردة في تقرير مراقبة الانتخابات، من أهمها المطالبة بإنشاء الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات تكون وظيفتها الاشراف على الانتخابات والتوعية فيها، واجراء الدراسات والاحصاءات حتى تتطور العملية الانتخابية بفضل تراكم الخبرات فيها، كما أنها ستنتهي مسؤولية اشراف السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة على انتخابات السلطة التشريعية.

وشدد على ضرورة تنظيم العمل السياسي في الكويت بصورة قانونية مثل باقي القطاعات الأخرى ومن بينها اشهار الأحزاب السياسية وتحديد سقف أعلى لمصاريف الحملات الانتخابية وكشف مصادر التمويل، وكذلك تنظيم عملية الاستفتاءات وتوفير الفرصة لبعض الناخبين للدلاء بأصواتهم مثل المرضى والمساجين والطلبة الدارسين بالخارج. وأخيراً تحسين طريقة الفرز حتى لا تقدم الطعون فيها كما حصل في انتخابات 2008 والاعلان رسمياً عن النتائج النهائية وعدم اخفائها عن الناس.

<http://www.alqabas->

[kw.com/Article.aspx?id=558371&date=16122009](http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=558371&date=16122009)

واعتبر الجماعات السياسية البديل الحضاري للفئات الاجتماعية القائمة على العصبية، وذلك من خلال تأكيدها على التزامها بقوانين الانتخابات، لافتاً الى خوض عدد من الجماعات السياسية للانتخابات الفرعية على أسس قبلية، مثل كتلة العمل الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية (حدهس) والتجمع الإسلامي السلفي. وأشار إلى أن المرحلة الثانية من التقرير بشأن يوم الاقتراع اعتبرت أداء الحكومة متفاوتاً مبيناً أن منتسبي وزارة الداخلية ووزارة الاعلام قدموا دوراً كبيراً ومميزاً يوم الاقتراع في حين تم إبعاد مراقبة المجتمع المدني عن الانتخابات الأمر الذي يتطلب موقف واضح من مجلس الوزراء بالسماح لمنظمة أهلية أو أكثر بمراقبة الانتخابات

التوصيات

وقال الغزالي من خلال رصد العملية الانتخابية على مدى شهرين، وحرصاً على تطوير العملية الانتخابية في الدولة، تم وضع مجموعة من التوصيات، أملاً في الأخذ بها في الانتخابات القادمة - من قبل الأطراف المعنية في الحكومة والبرلمان والجماعات والأفراد.

1- إدارة الانتخابات: هناك مسؤولية مشتركة عن إدارة الانتخابات بين عدد من الجهات مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل والقضاء، والتي يمكن أن تتمخض عن تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع المختلفة، ولقد كان دور اللجنة الاستشارية العليا في الانتخابات غير منظم بشكل قاطع وتفصيلي، فضلاً عن الحرج الذي ينشأ حين نظر القاضي في طعون مقدمة على نتائج انتخابات تم التوقيع عليها من قبل قاضٍ زميل، أما قبل يوم الاقتراع فالمسؤولية أكثر تشتتاً ليضاف إلى الجهات أعلاه كل من بلدية الكويت ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الإعلام.. لذلك نوصي بإنشاء هيئة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات الوطنية البرلمانية والبلدية، على أن توفر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لممارسة دورها المستقل في إدارة العملية الانتخابية منذ بداية الموسم الانتخابي وحتى انتهاء الانتخابات، وتستعين الهيئة بالسلطة القضائية للتأكد من سلامة العملية الانتخابية، كما ينظر القضاء في أي طعون تقدم إليه.

2- كشف الناخبين: نوصي بربط جداول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، فيتم إضافة اسم من يكمل المدة القانونية، وحذف اسم المتوفى، ومن غير منطوقته السكنية، بشكل تلقائي، دون الحاجة للجهد في التسجيل، وفي الشطب أو الطعن في جداول الناخبين في حال الوفيات، مع إلزام وزارة الداخلية بالمراجعة السنوية من خلال إجراءات منضبطة لتصحيح الجداول وفقاً للواقع الحقيقي، ويسمح بالاعتراض وتتم في الشهر الذي يبدأ بالسنتين يوماً للتجديد للمجلس أو السابقة لكل انتخابات جديدة بعد الحل.

3- تنظيم المجتمع سياسياً : الإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب / الجماعات السياسية، على أن يمنع تشكلها على أساس قبلي أو طائفي أو عسبي، ويسمح لها بخوض الانتخابات.. بهدف تشجيع أبناء الوطن على الاندماج فيما بينهم تحقيقاً للتمازج الثقافي والاجتماعي بدلاً من الانغلاق وتنمية العصبية بين أبناء الوطن.

4- انتشار العصبية : نوصي بدراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية والطائفية في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من المظاهر المشابهة، وأثرها السلبي على المواطنة، باعتبارها تشكل خطراً على الوحدة الوطنية، ويجب ملاحظة أن علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى معالجة على المدى القصير الأمني وال المدى الطويل حيث يتم التركيز على وسائل التربية والتعليم والإعلام وحملات التوعية العامة والتوعية الدينية من خلال المساجد ورجال العلم الشرعي.

5- الوزراء الراغبون بالترشح: ان يتم حسم رغبة الوزراء بالترشح خلال أسبوع من بداية الموسم الانتخابي، ولا يجوز بقاؤهم أكثر من ذلك، لأن في ذلك تعارض صارخ في المصالح.

6- سقف أعلى لمصاريف الدعاية الانتخابية : بالنظر إلى الدور المؤثر الذي يلعبه المال في الانتخابات، ولخلق المزيد من الظروف المتساوية لإقامة الحملات الانتخابية، وحتى لا يصل إلى المجلس إلا الأغنياء، مع عدم إتاحة الفرصة لمحدودي الموارد على الرغم من احتمال تمتعهم بقدرات كبيرة تفيد السلطة التشريعية.. لذا نوصي بوضع قانون خاص بتنظيم ميزانية وأحكام تمويل الحملات الانتخابية، أو تعديل قانون الانتخابات، يبين الجوانب الآتية:

> قواعد تمويل الحملات الانتخابية.

> تحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية، بما لا يتجاوز اثني عشر ضعفاً لراتب عضو مجلس الأمة الشهري.

> تحديد طبيعة التبرعات التي يتلقاها المرشح، مع إلزام جميع المرشحين بالإفصاح عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية.

> تحديد سقف أعلى لكل متبرع بما لا يتجاوز مقدار راتبي عضو مجلس الأمة.

> تحديد الحالات التي يتم فيها قيام مجموعات مدنية بتنظيم حملات انتخابية داعمة لمرشح.

> حظر قبول التبرعات من أطراف أجنبية سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو شركات أو حكومات.

> وضع ضوابط الحملات الانتخابية التي يقوم بها القطاع الإعلامي الحكومي والخاص.

> تقديم إقرار ببيان مالي عن كل إعلان أو ظهور إعلامي خلال أسبوع من تاريخ تمامه، مرفق معه توضيح لقيمه ومصدر تمويله.

7- وزارة الداخلية:نوصي الوزارة بتشكيل لجنة محايدة لتقييم أداء الوزارة في هذا الموسم الانتخابي ووضع الإيجابيات وطرق المحافظة عليها وتطويرها، ودراسة السلبات وتحديد طرق الحد منها والقضاء عليها، كما نوصي الوزارة بالآتي:

> إعلان خط هاتف ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة.

> وضع أو اقتراح لائحة خاصة بمصروفات الحملات الإعلامية للمرشحين، وفرض الالتزام بها بقوة القانون.

> وضع تصور متكامل لمنع الانتخابات الفرعية ويشمل أدوار كل من وزارات الإعلام والأوقاف والتربية، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

8- وزارة الإعلام: نوصي أن تدرس جوانب القوة والضعف في دورها الانتخابي، وأن توضع التوصيات المناسبة للاستفادة منها في المواسم الانتخابية التالية، وخاصة في المجالات الآتية:

> توعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم بالتصويت بشكل صحيح، وأن عملية الإصلاح بالدولة تبدأ من الممارسة الصحيحة لحق الانتخاب.

> وضع تنظيم خاص باستطلاعات الرأي والجهات التي تقوم بها حول توجهات الناخبين نحو المرشحين، وفقا للمعايير العلمية.

> إحكام الرقابة على وسائل الإعلام المرئي والمسموع – وفقا للقانون – للحد من الطرح الاعلامي السلبي الذي يثير النزعات القبلية والطائفية فالحرية يجب أن تكون مسؤولة، والوحدة الوطنية فوق كل اعتبار.

9- وزارة الأوقاف الشؤون الإسلامية: للخطاب الديني دور هام في توعية الناخبين ليمارسوا حقهم في التصويت بشكل إيجابي لدعم المرشح الصالح للتشريع والرقابة، لذا نوصي الوزارة بأن يكون حضورها في العملية الانتخابية بشكل أفضل، وأن لا يقتصر دورها على تصريحات صحفية مقتضبة أو إعداد إعلانات تلفزيونية يُطلب من المحطات التلفزيونية الخاصة بثها مجانا، بل تستفيد بشكل أكبر من خطبة الجمعة وعلى مدى شهرين، وأن تبادر بالتعاون مع وزارة الإعلام لنشر التوعية الانتخابية، كما أنه من المهم أن تبادر الوزارة للتعاون مع المجتمع المدني في مواضيع التوعية.

10- ديوان الخدمة المدنية: قرار الديوان بوقف التعيين والنقل والندب وشغل الوظائف الإشرافية خلال موسم الانتخابات فيه حرص على منع التجاوزات، ولكن نرى أن استمرار الوضع في هذه الأمور خلال الموسم الانتخابي هو الأولى، على أن يتم تشديد الرقابة على الجهات الحكومية وإلغاء أي قرار مخالف للنظم واللوائح المقررة مع توقيع العقوبة المغلظة على المتجاوزين.

11- تمكين جميع الناخبين من ممارسة دورهم: ممارسة الانتخابات حق لكل من كفل له القانون حق التصويت، لذا يجب توفير كافة الوسائل والسبل التي تمكن الناخب من الإدلاء بصوته، ولكن في الواقع العملي فإن القانون واللوائح والإجراءات فيها نقص كبير يمنع العديد من الفئات من الإدلاء بأصواتها، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرضى بالمستشفيات، والسجناء الذين يحق لهم التصويت، والطلبة والعاملين في خارج الدولة.. لذا نوصي بتعديل قانون الانتخابات واللوائح النافذة، وبعض الإجراءات في مراكز الاقتراع لتمكين المواطنين غير القادرين على الحضور إلى مراكز الاقتراع لسبب محدد لتسهيل إجراءات الانتخابات بالنسبة لهم، عبر وسيلة مناسبة، تحقق الرقابة والشفافية، وتمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت.

12- شفافية العملية الانتخابية: من أهم العناصر التي يجب أن تحظى بها أي ديمقراطية حول العالم، عنصر الشفافية والعلنية، وضمان نزاهة جميع الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية منذ أول لحظة، وحتى صدور نتائج الانتخابات، وهو دور منوط بالجهات الحكومية التي تشرف على جميع مراحل الانتخابات لذا نوصي

باعتقاد مبدأ الشفافية الكاملة في العملية الانتخابية قولاً وعملاً، من خلال تعديل قانون الانتخابات، بدءاً من السماح للصحافة والمحطات التلفزيونية المحلية، وكذلك الصحافة والمحطات التلفزيونية الأجنبية، من تغطية الانتخابات، وانتهاءً بتمكين منظمات المجتمع المدني الكويتي والمنظمات الأهلية الدولية المعنية بمتابعة الانتخابات للتأكد من نزاهتها، وذلك لتعزيز مصداقية الانتخابات الكويتية محلياً ودولياً.

13- إجراءات فرز الأصوات: تعتبر عملية فرز أوراق الاقتراع وكذلك عد أصوات الناخبين لكل مرشح خلاصة العملية الديمقراطية، بينما نجد أن نظام الفرز ليس واضحاً، ولا عملية عد الأصوات شفافة، فشابها الكثير من الأخطاء، وصلت إلى حد الطعون في النتائج في جميع الدوائر الانتخابية في عام 2008، وتكرر الحال بشكل أقل في العام 2009م، كما تم – أكثر من مرة – إبطال عضوية نواب تم الإعلان عن فوزهم.. لذا ينبغي أخذ الأمور الآتية في الاعتبار:

> نوصي بدراسة أن يبدأ فرز الصناديق خلال 12 ساعة من انتهاء عملية الاقتراع، على أن تبقى الصناديق خلال المدة من انتهاء الاقتراع إلى بدء أعمال الفرز تحت نظر مندوبين يمثلون المرشحين في الدائرة.

> نوصي بالنظر بجدية في الأخذ بالنظام الإلكتروني للتصويت والعد، وأن يخضع للتنظيم القانوني وضماناته، على أن يتمتع بقدر كبير من الأمانة والنزاهة والسرعة والبساطة.

> نوصي بزيادة درجة شفافية عد وتجميع الأصوات، و ترتيبها بشكل يسمح لجميع المرشحين أو ممثليهم بالحضور، وينبغي منح المرشحين أو ممثليهم الحق في الحصول على نسخة معتمدة من المحضر الرسمي للجان الانتخابية.

> نوصي بإعلان نسخة واحدة من نتائج الانتخابات لكل مركز اقتراع، وذلك بصورة علنية فور توقيع المحضر من اللجنة الفرعية، وينبغي أن يُطلب من إدارة الانتخابات نشر نتائج الانتخابات لجميع مراكز الاقتراع، على سبيل المثال على موقعها على شبكة الإنترنت في موعد لا يتجاوز موعد إعلان النتائج الرسمية.

> وكذلك نوصي بأن يتضمن قانون الانتخابات وجوب نشر النتائج التفصيلية لكافة اللجان الانتخابية خلال 48 ساعة من إعلان النتائج الرسمية.

<http://www.alamalyawm.com/ArticleDetail.aspx?artid=122422>

